

كو٧ مارى عيراق  
داد كاي بالآي ئبنتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٣/اتحادية/أعلام/٢٠١٥

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٦/١٢/٢٠١٥ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية السادة القضاة فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين عباس أبو ألتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:  
المدعي: ( و . خ . ه . م ) / وكيله المحامي ( ط . ك . ز ).

المدعى عليه: رئيس مجلس النواب/ إضافة لوظيفته وكيله الموظفين الحقوقيان  
( س . ط . ي ) و ( ه . م . س ).

#### الادعاء:

ادعى وكيل المدعي في الدعوى المرقمة (٩٣/اتحادية/٢٠١٥) بأن مجلس النواب في الجلسة المنعقدة بتاريخ (١٣/٨/٢٠١٥) والرقمة (١٢) قرر صحة عضوية النائبة المعترض على عضويتها ( خ . ج . م . ج ) البديل عن النائب المستورز ( ع . م . ش ) ورد اعتراض موكله المقدم الى مجلس النواب في (٢٤/١/٢٠١٥) والمستند الى المادة (٥٢/أولاً) من الدستور وعليه فإن موكله يطعن بقرار مجلس النواب وبصحة عضوية النائبة (المعترض على صحة عضويتها) للأسباب الآتية:

١- أن القرار المطعون بصحته تضمن مخالفة صريحة لنص المادة (١٤) من قانون الانتخابات وإن موكله حصل على التسلسل (١) من قائمة الاحتياط لحصوله على عدد أصوات بلغ (١١١٨٥) صوتاً بينما النائبة المعترض على صحة عضويتها حصلت على (٣٥٠٣) صوتاً مما يجعل موكله صاحب المقعد البديل عن النائب المستورز ( ع . م . ش ) ومخالفة ما جاء في قانون الانتخابات تعد مخالفة دستورية تتنافى مع مبدأ ( سمو الدستور ).

٢- إن موكله يجد أحقيته في إشغال المقعد أستناداً للمادة (٤٩/أولاً) من الدستور والتي نصت ( يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بأكمله ) لذا فإن التمثيل الشعبي



كو٧ ماري عيراق

داد كاي بالآي ئينتيجادي

جمهورية العراق

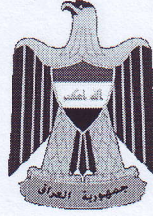
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٣/اتحادية/أعلام/٢٠١٥

لموكله هو الأكبر وكذلك فإن القرار المعارض عليه يخالف أحكام المادتين ( ٢٠ و ٤٦ ) من الدستور.

٣- أن قانون الاستبدال وضع حالات عامة للاستبدال ولم يحدد العضو الذي يحل بدلاً عن النائب المستقيل وإنما اكتفى بأن يكون من نفس القائمة بموجب ( المادة ثانياً منه ) وحيث أن موكله من نفس القائمة ومن ذات المحافظة فإنه يعتبر الخاسر الأكبر في قائمته الاحتياط .

٤- أن موكله كان من الفائزين ضمن قائمة دولة القانون لمحافظه بغداد ولغرض ( استكمال كوتا النساء ) فقد تم استبعاده بعد أستيزار النائب ( ع . م . ش ) وأداء النائبة ( خ . ج . م . ج ) اليمين في الجلسة المرقمة ( ١٥ ) وبتاريخ ( ١٦ / ٩ / ٢٠١٤ ) وكانت نسبة ( ٢٥ % ) من كوتا النساء متحققة في مجلس النواب . وهذا ثابت في قاعدة بيانات مجلس النواب العراقي عليه فإن موكله يجد احقيته في المقعد البديل لانه كان ضمن الفائزين في قائمة دولة القانون وذلك عملاً بأحكام المادة ( ٤ / ٢ ) من القانون المدني ( إذا زال المانع عاد الممنوع ) وهذه قاعدة عامة لا تتعارض مع أحكام الدستور فعليه يمكن تطبيق احكام المادة ( ١٤ / ١ ) ثالثاً) من القانون المرقم ( ٤٥ لسنة ٢٠١٣ ) وطلب في الختام الحكم بإلغاء قرار مجلس النواب بصحة عضوية النائبة المعارض عليها ( خ . ج . م . ج ) وإسناد المقعد البديل الى موكله ( و . خ . ه . م ) وهو المدعي في هذه الدعوى بدلاً من النائب المستورز ( ع . م . ش ) وتحميل المدعي عليه إضافة لوظيفته كافة الرسوم وأتعاب المحاماة وبعد تسجيل الدعوى بموجب احكام المادة ( ١ / ١ ) ثالثاً) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا المرقم ( ١ ) لسنة ٢٠٠٥ وإكمال الإجراءات المطلوبة وفقاً للفقرة ( اولاً ) من المادة ( ٢ ) من نفس النظام عين يوم ١٦ / ١٢ / ٢٠١٥ موعداً للمرافعة وفيه تشكلت المحكمة وحضر وكلاء المدعي والمدعي عليه وبوشر بالمرافعة الحضورية العنوية وبعدها كرر كل طرف أقواله ودفعاته وأكملت المحكمة تدقيقاتها افهم ختام المرافعة وتلي منطوق القرار علناً.



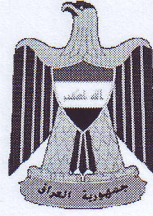
كوٲ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئبنتيجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٣/اتحادية/أعلام/٢٠١٥

### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد ان المدعي أقام الدعوى المرقمة (٩٣/اتحادية/٢٠١٥) (ضمن المدة القانونية) طالباً فيها (( الحكم بألغاء قرار مجلس النواب بصحة عضوية النائبة المعترض عليها ( خ . ج . م . ج ) ) واسناد المقعد النيابي البديل للمدعي ( و . خ . ه . م ) بدلاً من النائب المستورز ( ع . م . ش ) وذهب المدعي الى ان القرار المتخذ في الجلسة المرقمة (١٢) في ٢٠١٥/٨/١٣ يخالف نص المادة (١٤) من قانون الانتخابات ( المرقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ ) ونصها ( توزع المقاعد داخل القائمة بإعادة ترتيب تسلسل المرشحين أستناداً الى عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم ويكون الفائز الاول من يحصل على أعلى الأصوات وهكذا بالنسبة الى بقية المرشحين ) اذ حصل المدعي على (١١١٨٥) صوتاً ويتسلسل (١) في قائمة الاحتياط )) وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن النائب ( ع . م . ش ) قد استورز وشغر مقعده النيابي وتم أشغال المقعد من قبل ( خ . ج . م . ج ) كونهما ينتميان الى نفس الكتلة السياسية ( ائتلاف دولة القانون ) ونفس الكيان ( مستقلون ) ومن ذات المحافظة ( ذي قار ) وينطبق على استبدالها ما ورد في ( المادة الثانية الفقرة ٢/ ) من قانون الاستبدال المرقم ( ٦ لسنة ٢٠٠٦ ) ونصها ( اذا كان المقعد النيابي الشاغر ضمن مقاعد المحافظة التي حددها القانون الانتخابي فيعوض من الكتلة التي ينتمي اليها العضو المشمول بالاستبدال ضمن قائمة المحافظة ) وان المدعي وإن كان من نفس القائمة الا ان كتلته ومحافظةه تختلفان عن كتلة ومحافظة المستورز حيث ينتمي الى ( ائتلاف دولة القانون / كيان حزب الدعوة الإسلامية ) عن محافظة بغداد فلا تنطبق عليه احكام المادة (٢) من قانون الاستبدال انفاً والواجبة التطبيق على الحالة المعروضة في هذه الدعوى وتتفي الحاجة للركون الى قانون الانتخابات ( المرقم ٤٥ لسنة ٢٠١٣ ) وبذا تكون الدعوى فاقدة لسنداها القانوني قرر الحكم



كو٧ ماري عيراق  
داد كاي بالآي ئينتجادي

جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٩٣/اتحادية/أعلام/٢٠١٥

بردها وتحميل المدعي المصاريف واتعاب وكيالي المدعي عليه الموظفين الحقوقيين  
(س . ط . ي ) و ( ه . م . س ) مبلغاً قدره ( مائة الف دينار ) يقسم بينهما  
بالتساوي و صدر الحكم باتاً استناداً للمادة ( ٩٤ ) من الدستور وبالاتفاق وافهم  
عناً في ١٦ / ١٢ / ٢٠١٥ .

الرئيس  
مدحت المحمود

العضو  
فاروق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
اكرم احمد بابان

العضو  
محمد صائب النقشبندي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين ابو التمن